Botschaft
der Bundesrepublik Deutschland
Kairo

التعاون الألماني
DEUTSCHE ZUSAMMENARBEIT

تأثيرات ملموسة للتعاون التنموي الألماني مع مصر

تدور فعاليات التعاون التنموي مع مصر في إطار "لجنة ثنائية" تجتمع منذ عام ٢٠١٦ سنويا على مستوى وزاري وكذلك على مستوى الخبراء وتجري حوارا سياسيا مكثفا. ويبلغ إجمالي قيمة مشاريع التعاون التنموي الجارية حوالي ١,٧ مليار يورو ما بين مساهمات مالية وقروض.

تتركز مشاريع التعاون التنموي على ثلاثة محاور متفق عليها: الطاقات المتجددة والتشغيل متضمنا التعليم الفني والمياه والمخلفات الصلبة. يضاف إلى ذلك عدد من الأنشطة الشاملة في مجالات التعليم الأساسي وتمكين المرأة والشباب والتنمية الإدارية والمناطق العشوائية.

إن الجانب الألماني له مصلحة مباشرة في هذا التعاون: إذ أنه يحسن الفرص الاقتصادية والمستقبلية للسكان ، مما يحد بصورة مباشرة من الهجرة إلى الخارج. كما أن التعاون في مجال الطاقة المتجددة يخدم مصلحة مشتركة من منظور السياسات المناخية ، فضلا عن أن تحسين الهياكل الاقتصادية يعزز بصورة غير مباشرة التبادل التجاري لصالح ألمانيا كدولة مصدرة.

تشجيع التوظيف والتنمية الاقتصادية

في إطار محور "التنمية الاقتصادية المستدامة من أجل التوظيف" يستفيد الشباب المصري من برامج التأهيل ومعارض التوظيف وتشجيع تأسيس المشاريع وتحسين جودة التشغيل. كما يقدم الدعم إلى المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع القطاع الخاص.
وتفصيل ذلك على النحو التالي:

- تلقى ٣١٧٠٠ شخصا **تأهيلا أفضل** ، لا سيما من خلال تطوير وتحسين التعليم الفني المزدوج وإدخال مقرر الاستشارات الوظيفية في المدارس الفنية.
- شارك ٦٧٠٠ شخصا في برامج **التعليم المستمر** ، على سبيل المثال في مجال ترشيد الموارد والطاقة الشمسية أو إدارة الموارد البشرية في الشركات.
- تأهيل ٩٣٠ من **الكوادر الفاعلة** ، أى المدربات والمدربين والمعلمات والمعلمين ، وتقديم الدعم إلى **١٩٠ مدرسة فنية ومركز تدريب**.
- خدمة **٣٦١٠٠ من الشباب المصري** من خلال **مكاتب التوظيف** ، حيث يجري **التعاون** في هذا الصدد **مع ٨٥٠ شركة**.
- أمكن **توظيف ٧٢٠٠ شخص** ، كما تم **تحسين جودة التشغيل بالنسبة لعدد ١٧٠٠٠ شخص**.

- **خدمة ٢١٠٠ من أصحاب المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة** من خلال تحسين الخدمات المقدمة لأصحاب المشاريع وربطهم بشبكات الابتكار والتدريب في المجال المالي.
- تقديم **الدعم لعدد ٢٧٠ من شباب المستثمرين والدارسين** ، على سبيل المثال من خلال تقديم الاستشارات في مجال تأسيس الشركات.
- **خدمة ٩٦٠٠ شخص** من خلال **أنشطة زيادة درجة الوعى** بمجال القروض الصغرى وجودة العمل والسياحة الاقتصادية والمشاركة الاقتصادية وتشغيل المرأة.
- تم منح **حوالي ١٥٠٠٠ قرض** من المخصصات المتاحة في الوقت الراهن ، حيث جرى بعد ذلك تدوير هذه المبالغ وإعادة استخدامها مرة أخرى.
- تم تطوير حوالي **١٠٠ مدرسة فنية** ، حيث **يلتحق بها حوالي ٥٠٠٠٠ طالب وطالبة**.

الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة

يتم تقديم الاستشارات الفنية لوزارة الطاقة في مجال الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة لاسيما عند إنشاء وتطوير محطات الطاقات المتجددة ، والعمل على جذب الاستثمارات لا سيما من القطاع الخاص.
وتفصيل ذلك على النحو التالي:

- تم إنشاء ويجري إنشاء محطات **لتوليد حوالي ٦٦٠ ميجاوات كهرباء وحوالي ٣٠٠٠ جيجاوات كهرباء في السنة** ، كما يتم تأمين الإمداد بالكهرباء لمدة ٣٠ سنة أخرى من خلال صيانة وتجديد المحطات القائمة **لتوليد ١١٠٠٠ جيجاوات في السنة**.
- يتم من خلال ذلك تجنب انبعاث أكثر من **١,٣ مليون طن من غاز ثاني أكسد الكربون سنويا**.
- يتم تأهيل حوالي **٤٠٠ من الكوادر الفاعلة في القطاع العام والخاص** في مجال **تطبيقات الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة**.
- يتم دعم **هيئة الطاقة الجديدة والمتجددة المصرية** من خلال برامج تدريب وتأهيل محددة لتوسيع قدراتها الفنية والتنظيمية.
- يحصل ٢٥٠٠٠٠ مستخدم ومستخدمة على معلومات بشأن الطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة من خلال تطبيق على الهواتف المحمولة يسمى "Smart Electricity Service".
- فضلا عن ذلك يتم تقدم الاستشارات الفنية إلى **المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة** ، والذي يضم في عضويته ١٧ دولة عربية ، لتحسين هياكله وعملياته واختصاصاته وعلاقات التعاون. جدير بالذكر أن عدد سكان الدول الأعضاء في هذا المركز يبلغ ٣٥٠ مليون نسمة.

المياه والصرف الصحي والرى والمخلفات

يتم تقديم الاستشارات الفنية في **قطاع المياه والصرف الصحي والرى والصرف الزراعي** إلى الوزرات المختصة فيما يتعلق بتطوير هذا القطاع وتطوير الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف

الصحي والشركات التابعة لها ، وبذلك يتسنى تحسين خدمات الإمداد بمياه الشرب والصرف الصحي المقدمة للجمهور ، وبيان ذلك كالتالي:

- يستفيد حوالي **٩,٦ ميلون مواطن** من تحسين خدمات الإمداد بمياه الشرب. كما استفاد ويستفيد حوالي ٥ مليون مواطن بصورة مباشرة من مشاريع تطوير وإحلال وتجديد وإنشاء نظم جديدة لشبكة الصرف الصحي. فضلا عن ذلك يتم تنقية حوالي **٥٠٠٠٠٠ مترا مكعبا من مياه الصرف** يوميا بفضل إنشاء وتوسيع محطات معالجة مياه الصرف وتحديث البنية التحتية لشبكة الصرف الصحي.
- تم **اعتماد ١٠٠ محطة مياه ومحطة معالجة مياه صرف صحي من إجمالي ٦٠٠ محطة** ، في ٢١ محافظة من إجمالي ٢٧ محافظة ، وذلك من خلال **"نظام الإدارة الفنية" (TSM)** ، وبذلك تم تحسين جودة الخدمة. كما يستفيد **٣٠٠٠ موظف وموظفة** من تحسين إجراءات **الحماية والأمن الصناعي** في المحطات المعتمدة بنظام "الإدارة الفنية" (TSM).
- يتم ترقية العمالة الفنية وفقا لمؤهلاتها وأدائها من خلال إدخال نظام إدارة الموارد البشرية المرتكز على الكفاءة في المؤسسات والشركات. ويستفيد من هذا التأهيل المنهجي المرتكز على معيار الكفاءة **حوالي ١٢٠٠٠٠ موظف** في جميع أنحاء الجمهورية.
- كما يستفيد من الخدمات المحسنة في مجال مياه الشرب والصرف الصحي حوالي ١٠ **مليون مستهلك** في جميع أنحاء الجمهورية.

وفي قطاع الرى الزراعي يتم تقديم الاستشارات الفنية لوزارة الزراعة المصرية وللفلاحين وللمؤسسات الريفية في مجال تطبيق النظم الأمثل لإدارة الموارد المائية ، وبيان ذلك كالتالي:

- مشاريع رى وصرف زراعي على مساحة **١,٣ مليون هكتار من الرقعة الزراعية** من شأنها أن تؤمن الأسس المعيشية لحوالي **٧ مليون مواطن**.
- تم إشراك **١٢٥٠٠ من أعضاء جمعيات المنتفعين بمياه الرى** في إطار وضع خطط لتحسين إدارة الموارد المائية.
- يستفيد **١٧٠٠٠٠ فلاح** من تحسين خدمات **الإمداد بمياه الرى** وتحسين **جودة التربة الزراعية وزيادة الإنتاجية** بفضل تطبيق نظم رى حديثة موفرة للمياه.
- يمكن تحسين الاستفادة من مساحة **١٢٦٠٠٠ هكتار من الرقعة الزراعية** من خلال تحسين نظم إدارة مياه الرى.

أما في مجال اقتصاد المخلفات الصلبة فإنه يتم تعزيز الجهود الإصلاحية من خلال تقديم الاستشارات الفنية فيما يتعلق بالأطر التشريعية المنظمة لقطاع المخلفات ، وبيان ذلك كالتالي:

- جرى في عام ٢٠١٦ وبمساعدة الجانب الألماني إنشاء **هيئة رقابية لإدارة المخلفات الصلبة** ، وأمكن من خلال ذلك وضع المقومات المؤسسية لإنشاء **نظام إدارة مستدام لاقتصاديات المخلفات** الصلبة على المستوى القومي والإقليمي والمحلي.

- على سبيل المثال جرى وضع ملامح أساسية لتطوير نظام مركزي واقتصادي لجمع القمامة وإعادة استخدامها في أربعة محافظات ، ويستفيد من هذا النظام **١١٢٠٠٠ مواطن**.

- يستفيد من المشاريع في هذا المجال حوالي **١٫٤ مليون أسرة** وحوالي **٦٫٤ مليون مواطن** في المحافظات محدودة الدخل (حوالي ٧ ٪ من تعداد سكان مصر). كما يتم من خلال تلك المشاريع خلق **٦٠٠٠ فرصة عمل** بصورة مؤقتة.
- كما يتم تجنب انبعاث **٣٥٠٠٠٠ طن من غاز ثاني أكسيد الكربون**.

تطوير المناطق العشوائية

في إطار **برنامج التنمية الحضرية بالمشاركة الأهلية** الذي يحصل على تمويل مشترك من الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والاتحاد الأوروبي ومؤسسة بيل وميليندا جيتس – يتم دعم الهيئات العامة ومؤسسات المجتمع المدني في تحسين الخدمات والظروف البيئية لسكان المناطق الفقيرة في القاهرة الكبرى. وبيان ذلك كالتالي:

- خدمة ١٢٠٠ مواطن من خلال أنشطة زيادة درجة الوعي البيئي والتكيف على أحوال التغيرات المناخية.
- تم تحسين الظروف المعيشية لعدد ٢٢٠٠ مواطن من خلال برامج التوظيف وزيادة الدخل.
- يستفيد ٧٥٠٠٠٠ مواطن من مشاريع البنية التحتية لاقتصاديات المخلفات الصلبة ، على سبيل المثال من خلال بناء محطات إعادة التدوير وإعادة الشحن.

التعليم الأساسي

- جرى على مدار العقود الأخيرة بناء وتطوير وتوسيع حوالي ٩٠٠ مدرسة ابتدائية تستوفي المعايير العمرية والتعليمية يرتادها ٤٣٢٠٠٠ تلميذ وتلميذة في المناطق الأقل حظا.
- تم تأهيل ٧٥ مهندسا ومهندسا معماريا متخصصا في بناء المدارس وتم تشغيلهم في مرحلة الإنشاء. وتم تأهيل **٤٥٠ مهندسا محليا** لبناء المدارس.
- تم خلق وتأمين ٤٠٠٠٠ فرصة عمل لعمال عاديين وفنيين (في مجال الإشراف على المباني ، مهندسون ، عمال بناء) في مرحلة الإنشاء ولمدة عام
- تم تدريب وتأهيل **٥٣٠ موظفا من المحليات** من خلال منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال التعليم.
- أسهم بناء المدارس في الفترة من ١٩٩٦ وحتى ٢٠٠٤ في رفع معدل التحاق الفتيات بالمدارس إلى نسبة ٩٩ ٪.